٣ ـ ان صياغة العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تقتضي اشراك جميع شعوب ودول العالم في اعدادها، بما يوجب انهاء حالات النزاع التي تهدّد بناء مثل هذه العلاقات.

٤ ـ ان السلطة الدولية لادارة علاقات ما بعد الحرب الباردة ستكون أممية (أمم متحدة مثلاً، صيغة أفعل قد يكتشفها العالم ولن تستطيع دولة / أمة احتكار مثل هذه السلطة).

لا نغالي انْ قلنا ان العراق هو أول «قرية هندية حمراء» وقف «اليانكي» الاميركي عند أسوارها متردّداً في اقتحامها، وأنشوطة «الكاوبوي» الاميركي التي يلوّح بها (حصار الجوع) تبدو انها أقصر من ان تطاول عنق «الحصان» العراقي، الذي تخندق متسلّحاً بعناده، مراهناً على أوراق ـ عربية بدرجة أولى؛ وعلى هشاشة التحالف الغربي بدرجة ثانية؛ واسلامية بدرجة ثالثة ـ تبدو عديمة القيمة وهي متفرّقة؛ لكن اصطفاف الورقة الاولى وبعض الثانية الى جانب العراق سيعزّز من أسهم نجاح «المجازفة» العراقية، التي لم تعد عملية ضمّ الكويت التي كانت شرارتها موضوعاً لها، على الرغم من انها مازالت «العنوان الاعلامي» لهذا الصراع.

أمن اقليمي؛ ممّن؟ ولمن؟

فكرة انشاء نظام أمن اقليمي دولي لمنطقة الشرق الاوسط ليست جديدة على السياسة الاميركية. فهي تعود الى اوائل الخمسينات بعد ان تسلّمت الولايات المتحدة الاميركية زعامة العالم. ويمكن تلمّس بداية هذه الفكرة في الاتفاق الثلاثي الاميركي ـ البريطاني ـ الفرنسي، الذي اشتهر بعنوان «اسرائيل وجدت لتبقى». لكن البلورة العملية لهذه الفكرة تمّت في عهد الرئيس دوايت ايزنهاور على يد وزير خارجيته، جون فوستر دالاس، الذي طرح، من بين ما طرحه على الرئيس المصري الراحل، جمال عبدالناصر، الصلح مع اسرائيل، وتحويل القواعد البريطانية الموجودة على ضفاف السويس الى جزء من قوات الحلف المنشود الذي سيتولّى مسألة الأمن في الشرق الاوسط، في مواجهة الخطر الشيوعي المحتمل. لكن الفكرة رفضت، في حينه، من قبل الراديكاليين العرب، وفي مقدّمهم سوريا ومصر، في حين انمسخت الفكرة لتقتصر على ما عرف باسم «حلف بغداد» الذي ضمّ بريطانيا وتركيا وايران والعراق، ودعمته الولايات المتحدة الاميركية دون ان تشارك فيه. ولم تجرؤ أي دولة عربية، غير العراق آنذاك، على الانخراط في ذلك الحلف، خوفاً من الغضب الشعبي، الذي عمّ المنطقة تحت شعار «مقاومة الاحلاف». ولذا، فان ادارة الرئيس جورج بوش، بعد ان اصبحت المنطقة بين فكي قواتها العاملة في اطار ما يسمّى «القوات متعددة الجنسية»، حيث يرابط قسم منها، منذ أوائل الثمانينات، في منطقة سيناء كجزء من اتفاقيتي كامب ديفيد، ويرابط القسم الآخر، بعد أزمة الخليج، في منطقة الخليج، وجدت ان الظروف مناسبة لاحياء فكرة الحلف الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في لجنة الكونغرس للشؤون الخارجية في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، حول الحاجة الى انشاء حلف اقليمي في منطقة الشرق الاوسط «حتى لو انسحب العراق من الكويت»؛ بل ان بريطانيا، الحليف الصلب لموقف الولايات المتحدة الاميركية، فكّرت، كما ورد في خطاب لوزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، القاه على هامش مؤتمر حزب المحافظين الذي عقد في أوائل تشرين الاول (اكتوبر)، حيث رأى هيرد امكان ان تقوم قوات حلف الاطلسي بالتحرّك في مناطق أخرى من العالم، حسب الظروف التي قد تكون بموجب طلب من الامم المتحدة، أو القيام بعمليات من اجل الحفاظ على السلام. وبلغة مخفّفة قال: لا يتوجب على حلف شمال الاطلسي ان يكون «كشرطي العالم»، بل ان «يدافع عن القيم المشتركة لاوروبا واميركا الشمالية ومصالحهما